



يوم : 2025/01/13

## الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس قانون الأعمال

العلامة	السؤال الأول
4	1 - ليست كل مؤسسة هي شركة تجارية لأن المؤسسة تحمل في مفهومها كل من الشخص الطبيعي والمعنوي معا والشركة التجارية هي شخص معنوي. - كل تاجر هو مؤسسة لأن التاجر يمكن أن يكون خصا طبيعيا أو معنويا يمارس نشاط الإنتاج أو التوزيع أو الاستيراد أو الخدمات. - ليس كل تاجر هو شركة تجارية لأن التاجر يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا. - كل شركة تجارية هي تاجر لأنها تكتسب صفة التاجر بقيدها في السجل التجاري فهي تمثل التاجر في مفهومه كشخص معنوي.
4	المجموع

النقاط	السؤال الثاني
1.5	1- تتمثل هذه الآليات في كل من المناولة والتفضيل: - المناولة: كل تعاقد من باطن عقد ما، توكل من خلاله مؤسسة تسمى المؤسسة الأمرة مؤسسة أخرى تسمى المؤسسة المناولة (وهي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة)، بتنفيذ هذه الأخيرة لمهمة لصالح المؤسسة الأمرة تتمثل في إنجاز سلعة أو خدمة وفق مواصفات محددة مسبقا لمصلحتها، على أن تتحمل هذه المؤسسة الأمرة كامل المسؤولية الاقتصادية عن المنتج النهائي. - التفضيل: تخصيص القدر الكافي من الصفقات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها من المؤسسات، ومنه فإن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستأثر ببعض المشاريع الاستثمارية العمومية التي طرحها المصالح المتعاقدة في شكل صفقات عمومية فلا تتنافس معها في للحصول على هذه الصفقات العمومية إلا المؤسسات التي من نفس صنفها وإمكاناتها.
1.5	2- بالنسبة لآلية المناولة تستفيد منها جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون استثناء، أما بالنسبة للتفضيل فتستفيد منه المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة دون المتوسطة.
1.5	3- تكمن أهمية المناولة في إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المشاريع العمومية التي لم تتمكن من الحصول عليها بنفسها نظرا لقلّة إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والفنية. أما أهمية التفضيل فتكمن في منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفسها على بعض المشاريع الاقتصادية العمومية على غرار الصفقات العمومية، نظرا لاستحالة منافستها للمؤسسات الكبيرة في الصفقات العمومية التي لا تخصص لها على وجه الخصوص.
1.5	4- لا يجوز للمصلحة المتعاقدة تلبية جميع احتياجاتها عن طريق هاتين الآليتين، فبالنسبة للمناولة لا يجوز أن تتعدى الاحتياجات التي يتم تنفيذها عن طريق المناولة نسبة 40 %، أما بالنسبة للتفضيل فلا يمكن أن تتجاوز حدود نسبة 20 % من مجمل الاحتياجات المتعلقة بالمصلحة المتعاقدة.

السؤال الثالث		النقاط
1	- تأسيس الشركة عمل تجاريّ بحسب الشكل بالنسبة للشركاء الثلاثة لأنّه اتخذ شكل شركة تجارية. - تعاقّد الشركة مع محمّد: بالنسبة للشركة: عمل تجاريّ بالتبعية لأنّ الشركة تاجر وتعلّق العمل بشؤون تجارتها. بالنسبة لمحمّد: عمل مدنيّ لأنّه ليس تاجرا (مزارع) وهذا التصرف لا ينطبق عليه أيّ من الأعمال التجارية بحسب الموضوع ولم يتخذ أيّ شكل من أشكال الأعمال التجارية بحسب الشكل.	2
2	نعم يجوز لسميرة أن تطلب من القاضي إجبار الشركة على تقديم دفاترها التجارية كدليل ضدها في الدعوى التي رفعتها، لأنّ المشرّع الجزائريّ أجاز استعمال دفاتر التاجر كدليل ضده. لكن لا يجوز لسميرة أن تطلع رقة القاضي على هذه الدفاتر لأنّ الدعوى المرفوعة ليست من قضايا الإرث أو قسمة الشركة أو الإفلاس والتسوية القضائية.	2
3	تستمرّ الشركة لأنّ قانونها الأساسيّ نصّ على استمرارها في حالة وفاة الشريك المتضامن مع ورثته، وبالتالي الزوجة تحلّ محلّ مصطفى كشريك متضامن، في حين يكون الإبن والإبنة القاصرين شريكين موصيين طيلة فترة قصورهما.	2
4	لو تضمّن العقد شرط إعفاء عادل من تحمّل الخسائر يصبح عقد الشركة باطلا بطلانا مطلقا، لاختلال ركن موضوعيّ خاصّ هو ركن اقتسام الأرباح وتحمّل الخسائر.	2
5	نعم يتغيّر مصير الشركة فيبقى عقدها صحيحا، لأنّ المشرّع الجزائريّ أجاز إعفاء الشريك الذي اقتصر حصته في الشركة على حصّة من عمل دون تلقّي أجر بشأنها من تحمّل الخسائر.	2
المجموع		10